بدر الحميدي يسأل وزير الدفاع عن أسباب عدم إلغاء «كويت مسافر» برغم المعاناة التي تسبب بها للمسافرين

بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد الناصر ، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع :نص السؤال على ما يلي: شغلت الساحة الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي بالآثار والنتائج السلبية التي نجمت عن تطبيق «كويت مسافر» وخاصة ما ترتب عليه من زيادة معاناة المواطنين وغيرهم من المسافرين وتكبدهم المزيد من النفقات غير الواضح أسبابها أو نتائجها وهو ما يشير إلى أن هذا القرار جاء فاقدا لصحيح الدراسة أو المبررات التي أدت إليه وحمل المواطن إجراءات روتينية وإدارية وتكاليف مالية إلى جانب العديد من المشاكل الأخرى.

وعلى الرغم من مناشدتنا لسمو رئيس مجلس الوزراء لإلغاء هذا القرار بتوجيه سائر الأجهزة ذات العلاقة لاتخاذ إجراءات تصحيح المسار لآثاره السلبية الكثيرة إلا أن أيا من المسؤولين لم يحرك ساكنا.

لذا يرجى موافاتي بالآتي، على أن تكون الإجابة مدعمة بالأوراق والمستندات والدراسات كافة ذات الصلة مشفوعة بالجهات ذات العلاقة لمتابعتها:

1 – ما الدراسات والأسباب التي أدت إلى إصدار قرار نظام (كويت مسافر) والتقيد به؟ وما الجهة التي اقترحت العمل به؟

2 – ما الجهة التي أُسند إليها تنفيذه؟ وما التكاليف المالية التي ترتبت عليه؟ مع بيان آثاره السلبية والإيجابية إن وجدت.

3 – لماذا لم تتحرك الأجهزة المتخصصة لوقف العمل بهذا القرار رغم مناشدات العديد من الجهات المتخصصة بعدم جدوى استمراره؟

4 – نتيجة للآثار السلبية وما تكبده المواطن من تكاليف مالية، هل شكلت لجنة تحقيق أو تقصي للحقائق حول هذا القرار؟

5 – كم قيمة العقد المبرم ومدته؟ ومَنْ الموقعين على عقد المنصة؟ وهل هناك غرامة أو شرط جزائي في حال فسخ العقد؟ مع تزويدي بنسخة طبق الأصل من العقد.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

نص السؤال على ما يلي: استنادا إلى ظاهرة الحرائق المنهجة بصورة واضحة من حيث الأماكن مثل أماكن تخزين الإطارات المستعملة، والمخازن الصناعية والتجارية، والمحلات المتجاورة، وحرائق السيارات المجمعة في المواقف والتي تنتشر جميعها على نطاق واسع في زمن قياسي على مساحات كبيرة دون بيان لأسبابها أو تحديد إجراءات لوقف هذه الظاهرة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد الحرائق ذات الطبيعة الخاصة من حيث مساحة المنشآت ونتائج الحريق وآثاره التي وقعت خلال عامي 2020 – 2021؟

2 – هل ظاهرة تكرار الحوادث في المخازن التجارية والصناعية إضافة إلى منطقة تخزين الإطارات ومراكز تجميع السيارات تُعد ظاهرة طبيعية في مثل هذه الظروف؟

3 – لماذا لم تُنشر أسباب كل واقعة والإجراءات التي اتُخذت حيال بعضها التي افتُعلت عمدا بفعل فاعل؟

4 – ما الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة المختصة للحد من ظاهرة انتشار الحرائق الكبرى بصورة دورية وفي أكثر من منطقة؟

5 – ما الأسباب الفنية والواقعية لحرائق المخازن الكبرى وبعض المراكز الصناعية والمحال التجارية ومنطقة تجميع الإطارات؟

6 – مقارنة حالات الحرائق التي وقعت خلال عامي 2018 – 2019 مع التي وقعت خلال عامي 2020–2021 مع بيان طبيعة كل واقعة وأسبابها وما نجم عنها من خسائر وإجراءات الإدارة لمنع تكرارها والحد من أسبابها ومحاسبة المسؤولين عنها مدنيا وجنائيا.

عبدالله المضف يقترح تشكيل فرق طوارئ لمحاربة غلاء الأسعار

عبدالله المضف

أعلن النائب عبد الله المضف عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن تشكيل فريق طوارئ في كل جهة حكومية لمحاربة رفع الأسعار ومنحه صفة الضبطية القضائية، قال في مقدمته ما يلي:

إنه لما كانت محاربة ظاهرة غلاء الأسعار مثل «السلع الأساسية – مواد البناء – السلع الاستهلاكية وغيرها» والارتفاع المصطنع لقيمة الخدمات مثل «جلب العمالة المنزلية – رسوم الحضانات والمدارس الخاصة – خدمات الصيانة المنزلية – خدمات الاتصال والانترنت وغيرها» المقدمة للمواطنين والمقيمين أحد أبرز المهام المنوطة الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المشرفة على مقدمي هذه الخدمات ومنافذ البيع.

وأضاف: وحيث لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد غير منطقي في أسعار هذه السلع وقيمة الخدمات بشكل لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي العام للدولة أو مع أسعار هذه السلع والخدمات بالمقارنة مع دول أخرى، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تشكل كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة أو شركة حكومية تشرف بشكل مباشر أو غير مباشر على كل منشأة تجارية أو غير تجارية تقدم الخدمات ذات القيمة أو تعتبر منفذ من منافذ البيع أو الجمعيات التعاونية أو الأسواق الموازية أو مكاتب استقدام العمالة المنزلية أو شركات تقديم خدمات الاتصال والانترنت وغيرها فريق طوارئ لمحاربة رفع الأسعار أو قيمة الخدمات المصطنع ، ويشكل هذا الفريق من مجموعة من موظفي هذه الوزارة أو الهيئة أو المؤسسة مع منحهم صفة الضبطية القضية ولهم في ذلك تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة أو تحرير محاضر الضبطية وإحالتها للجهات المختصة.

فارس العتيبي يسأل وزير الإعلام عن صحة اختراق سيرفرات قطاع الأخبار

فارس العتيبي

تقدم النائب فارس العتيبي بسؤال برلماني إلى وزير الإعلام والثقافة، وزير الدولة لشؤون الشباب، عبدالرحمن المطيري، يستفسر فيه عن صحة ما تم تداوله أخيراً حول تعرض سيرفرات قطاع الأخبار للاختراق وعدم وجود حماية لها، مطالبا بتزويده بكافة المعلومات عن هذا الاختراق في حال صحة مانشر.

كما سأل عن الأسس والمعايير المتبعة في الوزارة لحماية السيرفرات من الاختراق، وطالب بتزويده بصورة ضوئية من هذه الإجراءات.

وسأل العتيبي: هل تمتلك وزارة الإعلام أنظمة حماية للسيرفرات من الاختراق؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من التعاقدات مع الشركات الخاصة بأنظمة الحماية.

«شؤون البيئة» تنظم ورشة عمل تثقيفية للشباب 24 الجاري

تنظم لجنة شؤون البيئة ورشة عمل لتحقيق التنمية المستدامة في البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي لدى الشباب، وذلك لمدة يوم واحد في 24 الشهر الجاري في مسرح مجلس الأمة.

وتهدف الورشة إلى ورفع مستوى الوعي البيئي لدى الشباب، وتستهدف اللجنة فئة الشباب من عمر 21 سنة وما فوق .

وتتضمن الورشة برنامج عمل يتعلق بالتعرف على أهداف التنمية المستدامة، ومجالات التنمية المستدامة وأهمية إشراكها في العمل البيئي، وفهم لقانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014.

وتتناول الورشة تطبيقات منها مشاكل محلية وحلول واقعية للتصحر والتغير المناخي وآثاره والاستهلاك وإنتاج النفايات، ونماذج لمشاريع بيئية رائدة، فضلا عن التطبيق العملي الخاص بدراسة حالة «تنفيذ مشاريع تنموية».

ويستمر التسجيل الذي بدأ الأحد 10/8/2021 وحتى 17/8/2021 ، وسيكون التسجيل متاحاً للكويتيين على ألا يقل عمر المشارك عن 21 سنة وأن يكون ضمن الفئات المستهدفة.

وتبدأ الورشة عند الساعة العاشرة صباحا في مسرح مجلس الأمة وتستمر 4 ساعات وسيحصل المشارك في نهايتها على شهادة مشاركة من الأمانة العامة لمجلس الأمة، وسوف يسمح للمشاركين بالدخول من بوابة 4 لمجلس الأمة على أن يتم مراعاة الاشتراطات الصحية.

أكدت أنها تستهدف الفئات الشعبية متدنية ومتوسطة الدخل

«الحركة التقدمية» تدعو الشعب الكويتي وقواه الفاعلة إلى التصدي للتوجه الحكومي نحو خفض وإلغاء الدعوم الأساسية

الحركة التقدمية

دعت الحركة التقدمية الشعب الكويتي وقواه الفاعلة إلى التصدي للتوجه الحكومي نحو خفض وإلغاء الدعوم الأساسية لاستهداف الفئات الشعبية متدنية ومتوسطة الدخل.

وقالت الحركة في بيان لها، «تتواتر الاخبار عن أن اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء تبحث مقترحات تتصل بخفض الدعوم بهدف تقليص عجز الميزانية العامة للدولة، جرى فيها الخلط عن عمد بهدف التمويه وخداع الرأي العام بين دعوم أساسية تمس حياة الغالبية الساحقة من المواطنين وأوجه أخرى جانبية للإنفاق البذخي، الذي يجب ضبطه، وما يعنينا هنا هي تلك المقترحات التي تستهدف خفض وإلغاء دعوم أساسية من شأنها أن تنعكس سلباً على مستوى معيشة ذوي الدخول المتدنية من العمال وصغار الموظفين والمتقاعدين، بل حتى الفئات متدنية الدخل، وكذلك الفئات متوسطة الدخل، الجزء الأكبر من أعباء خفض العجز في الميزانية على نحو غير عادل اجتماعياً، وهذا ما سيؤدي إلى إضعاف ما يسمى «شبكة الأمن الاجتماعي»، التي يفترض تعزيزها لصالح تأمين حياة كريمة للطبقة العاملة والفئات الشعبية وذوي الدخول المتدنية، بينما تتجاهل الحكومة عن عمد أبواب الهدر والتنفيع الأساسية ذات الصلة بمصالح قلة من كبار الرأسماليين الطفيليين من شاكلة المبالغة في تسعير المناقصات وعقود التوريدات الحكومية، وكذلك الزيادات غير المبررة في الأوامر التغييرية، بالإضافة إلى تجنب الحكومة اتخاذ قرارات مستحقة لتحسين موارد الميزانية، كما هي الحال في معظم بلدان العالم، مثل فرض الضرائب على أرباح الشركات والضرائب التصاعدية على الدخول الكبيرة للأثرياء، ناهيك عن التغافل الحكومي تجاه تنصل القطاع الخاص وتحلله من القيام بمسؤولياته الاجتماعية المفترضة في توفير فرص عمل كريمة للمواطنين الكويتيين للتخفيف على الميزانية العامة للدولة، هذا ناهيك عن غض النظر عن بالوعة الفساد والنهب المنظم لمقدرات الدولة، التي تمثل أحد أهم أسباب عجز الميزانية.

وتابع البيان من هنا، فإننا في الحركة التقدمية الكويتية نرفض هذه الوجهة الحكومية أحادية الجانب والمنحازة ضد الطبقات الشعبية في خفض الدعوم وإلغاء بعضها التي ستتضرر منها غالبية المواطنين والسكان، وندعو النقابات العمالية والجمعيات المهنية والمجتمع المدني وأعضاء مجلس الأمة إلى التصدي لها ومعارضة إقرارها تشريعياً.

منتجات الوقود، وتحديداً البنزين، وذلك من خلال رفع أسعاره بنحو ٥ فلوس في الفترة الأولى، وخفض دعم الكهرباء.

–4 إلغاء التامين الصحي للمتقاعدين «عافية».

وأضاف بين الحركة، إنّ سياسة تقليص الدعوم تمثل جزءاً من نهج رأسمالي نيوليبرالي منحاز طبقياً يسعى لتحميل الفئات الشعبية

هشام الصالح يوجه سؤالين إلى وزيري الداخلية والمالية

وجه النائب د.هشام الصالح سؤالين إلى كل من وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي ، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير الداخلية :نص السؤال على ما يلي:كفلت المادة (35) من الدستور الكويتي حرية الاعتقاد وجعلتها مطلقة وأناطت بالدولة حماية حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب.

وتضمنت المادة (44) للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق، وتمنع على أي أحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة.

كما أباحت للأفراد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب.

ولما كان بعض المسؤولين الأمنيين يتخذون قرارات مخالفة بالتجاوز لهذه القواعد الدستورية وتمس ضمانات ممارسة الحقوق والحريات، ومن ذلك ما نمى إلى علمي بشأن مطالبة أصحاب الحسينيات بالتوقيع على تعهدات يُجهل سندها القانوني ومضمونها ودواعيها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي مع إرفاق البيانات المطلوبة:

1 – ما السند القانوني لأخذ تعهدات سنوية من أصحاب الحسينيات والأمر بحضور كبار السن للتوقيع على تعهد لا يُعرف له أي سند قانوني؟

2 – هل تطلب وزارة الداخلية من جميع منظمي التجمعات الخاصة والعامة التوقيع على تعهدات؟

3 – ما مضمون هذه التعهدات؟ وما الغرض من فرضها؟ وما السند القانوني في مشروعيتها وإلزامية التوقيع عليها؟

4 – إذا كان فرض التوقيع على التعهدات غير مقتصر على الحسينيات، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع التعهدات التي أخذت من غير الحسينيات للاجتماعات واللقاءات بمختلف أنواعها للفترة من 2015 حتى 2021.

سؤال إلى وزير المالية

نص السؤال على ما يلي:

لما كان الغرض من إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هو توفير وتعزيز الأمن الاجتماعي للمواطن الكويتي وتوفير حياة كريمة آمنة له بعد تقاعده، إلا أن ثمة أخطاء ترتكبها المؤسسة منذ سنوات على الرغم من التحذيرات التي وُجهت إليها إلا أنها ماضية في ارتكابها، وتكرارها في كل مرة وعدم معالجتها على الرغم من تأثيرها المباشر على أموال المتقاعدين واشتراكات الموظفين الكويتيين فضلا عن الخسائر التي قُدّرت بمئات الملايين من الدنانير خصوصا في استثمار الصناديق التأمينية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما معايير اختيار ممثلي المؤسسة في مجالس الإدارات والصناديق الاستثمارية والسيادية داخل الكويت أو خارجها؟

2 – كشف بأسماء الممثلين الحاليين للمؤسسة في الصناديق والشركات داخل الكويت وخارجه.

3 – ما المزايا التي تقدم للممثلين مثل المكافآت التي تُمنح في الاجتماعات أو للوفود أو سواهما من أعمال؟

4 – كم عدد المهام الرسمية التي كلف بها ممثلو المؤسسة خلال السنوات الثلاث.

5 – تناقلت الأنباء عن عقد اجتماعات لأعضاء مجلس إدارة شركة وفرة انترفست وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة في البرتغال وأسبانيا وإيطاليا فهل هذا الأمر صحيح؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما الدواعي لذلك؟

6 – كشف بعدد وأسماء الصناديق والمحافظ والشركات والبنوك التي تستثمر بها المؤسسة بشكل مباشر وغير مباشر داخل الكويت وخارجها خلال السنوات الثلاث الماضية، وما عوائدها؟